الثورة
الثلاثاء 7 ذو الحجة 1433 هـ - 23 اكتوبر 2012م العدد (17506)

١٤ سنة من الإصلاحات تفشل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي باليمن

نجاح السياسات الاقتصادية له متطلبات يجب على الدولة توفيرها

■ ،،كتب/عبدالله الخولاني

كشف الخبير الاقتصادي الدكتور عبدالله العاضي عن فشل الإصلاحات الاقتصادية في اليمن من تحقيق الاستقرار الاقتصادي الحقيقي وضمان استدامته بالرغم من مرور أكثر من خمس عشرة سنة على تطبيقها ، وهذا يتضح من خلال مؤشرات عجز الميزانية العامة والميزان التجاري وقصور السياسات الاقتصادية المتبعة لمعالجة معدلات التضخم وسعر الصرف، بالإضافة إلى ضعف أداء السياسات الاقتصادية والمرتبطة بجانب الإنفاق الاجتماعي والبيئي.

مؤكدا وجود قصور في السياسيات الاقتصادية ذات العلاقة بالنمو الاقتصادي هذا لا يسهم في إصلاح الوضع الاقتصادي في اليمن ، وهو ما يتطلب جهداً كبيراً لضمان نجاح برنامج السياسات الاقتصادية الذي يجب يكون ملائماً لظروف اليمن المرتبطة ببيئة النشاط الاقتصادي وواقعه الاجتماعي والثقافي .

وحدد أستاذ الاقتصاد بجامعة عمران متطلبات من الدولة تضمن نجاح السياسات الاقتصادية في اليمن خاصة وأن النشاط الاقتصادي الذي تمارسه الدول سوءاً كان ذلك في ظل النظرية الرأسمالية أم نظرية اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي بحاجة إلى حماية ورعاية يتعاون في تحقيقها الأفراد والجماعات، لذلك كانت الحاجة إلى تدخل الدولة في الإنتاج والنشاط الاقتصادي ,وهو ما أظهرته الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٧م ضرورة التدخل الشديد للدولة في الاقتصاد لدرجة أن الحكومة في الولايات المتحدة الأمريكية رائدة النظام الاقتصاد الرأسمالي الحر خصصت ميزانية بقيمة ٧٠٠ مليار دولار في بداية الأزمة من أجل سيطرة الدولة على المشروعات المنهارة ومساعدة بعض المشروعات المتعثرة .

ويرى الدكتور العاضي أن اليمن كغيرها من الدول النامية بحاجة أكثر إلى إعادة النظر في دور الدولة الاقتصادي ,وبخاصة في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحلية والعالمية ,نتيجة لضعف الاستقرار الاقتصادي والمتمثل في عجز الموازنة العامة, والميزان التجاري وارتفاع معدلات نمو الأسعار وضعف الاستقرار الاجتماعي والذي يتجسد في تدني مستوى التنمية البشرية ,مما ينعكس على انخفاض نسبة الإنفاق على التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية بالمقارنة بنسبة الإنفاق على الدفاع ,وهذا يمثل أبرز الاختلالات الاقتصادية والتحديات لليمن في المستقبل التي تعاني أيضا ضعفا في النمو الاقتصادي, إذ يعتمد الاقتصاد على مورد قطاع النفط بشكل رئيس كما أن مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي مازالت ضعيفة , إضافة إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ,وهذه الاختلالات تحتاج إلى تدخل الدولة كأجراء وقائي من التدهور والتراجع .وهذا التدخل في النشاط الاقتصادي لا يعني إلغاء الحريات وإنما تتدخل الدولة بهدف معالجة الاختلالات الاقتصادية وإصلاح الوضع الاجتماعي وكذا تحقيق النمو الاقتصادي ,بمعنى أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يركز على الجانب المادي وليس على الجانب النقدي كما تسعى إليه نظرية صندوق النقد والبنك الدوليين المعتمدة على النظرية النقدية.

الاستقرار الاقتصادي

ويستدعي تحقيق الاستقرار في الجانب الاقتصادي طبقا للدراسة إعادة النظر من جانب الدولة من خلال الموازنة العامة بحيث يتم ترشيد الإنفاق الجاري وزيادة الإنفاق الاستثماري وربط الأجور والمرتبات بالأداء والإنجاز وكذا زيادة الإيرادات العامة عن طريق الضرائب المباشرة وغير المباشرة وكذا الاهتمام بالميزان التجاري بحيث يتم دعم الصادرات المحلية وتقليل الواردات وذلك من خلال قيام الحكومة بإجراء عمل حماية انتقائية لبعض الصناعات الوطنية وتشجيع الصناعات التي تمتلك اليمن فيها ميزة نسبية مثل الاهتمام بالجانب الزراعي لاسيما زراعة القطن بغرض صناعة الأقمشة والمنسوجات لتقليل الطلب الخارجي لهذه السلع وكذلك دعم الصناعة التحويلية مثل مواد البناء وغيرها من المواد التي تتوفر خاماتها في اليمن ,الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق انخفاض في معدلات التضخم وسعر الصرف مما يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الاستقرار الاجتماعي

وبحسب الدراسة فإن الاستقرار الاجتماعي يعد جانباً مهماً في إحداث التطور والاستقرار الاقتصادي وهذا يتطلب الاهتمام الكبير بالتعليم بحيث يتم الاهتمام به من خلال توفير المستلزمات الضرورية لرفع المستوى النوعي في الكفاءة والمهارة لإفراد المجتمع ويأتي ذلك من خلال توجيه الإنفاق على التعليم نحو الاستثمار في العنصر البشري وكذا الاهتمام بالصحة باعتبار الرعاية الصحية لأفراد المجتمع ركيزة أساسية للتنمية المستدامة وذلك يتطلب زيادة مخصصات الإنفاق على الصحة وتوجيهها نحو الجانب الذي يسهم في رفع المستوى الصحي للأفراد وبما يضمن تنمية بشرية مستدامة بالإضافة إلى الرعاية الاجتماعية وهذا يتم من خلال رفع مخصصات الإنفاق بغرض زيادة القدرات الأساسية لأفراد المجتمع وتقليل الجوع ونقص التغذية مما يسهم في إحداث النمو المستدام , وذلك من شأنه أن يضمن تحقيق الاستقرار الاجتماعي للمجتمع.

النمو

واقترح الخبير الاقتصادي من أجل زيادة العائد الاقتصادي استخدام الموارد الاقتصادية بشكل أمثل وذلك من خلال تنويع مصادر الدخل القوى وخلق فرص عمل جديدة وهو ما يتطلب إحداث تغير في هيكل الإنتاج بحيث يتم تقليل الاعتماد على قطاع الصناعة الاستخراجية المعتمد على النفط والتوجه نحو الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى مثل قطاع الزراعة والثروة السمكية والسياحة وقطاع الصناعة التحويلية و قطاع خدمات الموانئ والنقل البحري.

الصادرات

وشدد على أهمية تعزيز موقف الميزان التجاري اليمني وتقليل الاعتماد على صادرات النفط وذلك من خلال الاهتمام بتصدير الثروة السمكية والمنسوجات والاستخدام الأمثل للموارد غير المستغلة من خلال استخدام الموارد المتاحة بشكل يعكس الفائدة الاقتصادية الحقيقة لبعض الموارد مثل الزكاة

والوقف ,إلا أن هذا يتطلب توفير الإدارة ذات الكفاءة العالية والاهتمام بنشر الوعي بين فئات المجتمع وتشجيعهم على إحياء مورد الزكاة والوقف والعمل على إعطاء الزكاة والوقف أهمية خاصة في رسم السياسات المالية للاقتصاد.

الحكم الجيد

واضاف أن تحقيق النمو الاقتصادي يتطلب جذباً كثيراً من الاستثمارات الداخلية والخارجية، وهذا لن يتحقق إلا من خلال التصدي للعوامل التي تعيق جذب الاستثمار وبخاصة مسألة الفساد الإداري والمالي لذلك هناك ضرورة لتطبيق النظام والقانون على كل أفراد المجتمع والحرص على محاسبة كبار موظفي الحكومة وكذا تقليل احتكار أي نوع من النشاط الاقتصادي وتسهيل الإجراءات الرسمية ووضوحها وشفافية القرارات وتوفير الاطمئنان بالإضافة إلى إصلاح الجهاز الإداري العام عن طريق اختيار العاملين على أساس الكفاءة والأمانة وبشفافية تامة مع توفير الدعم اللازم والأجور الملائمة لهم.

متطلبات

واستنتجت الدراسة أن التكامل والمشاركة والتسوية والفاعلية بين الجهات الفاعلة في النشاط الاقتصادي كما هو سائد في نظرية اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي يؤدي إلى رفع كفاءة استغلال الموارد الاقتصادية، وبخاصة تلك الجهات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة مثل الدولة ورجال الأعمال وكذا النقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات العامة المستقلة.

وخلصت الدراسة إلى أن نجاح اليمن اقتصاديا يتطلب توفر المؤسسات الإدارية الفعالة إذ تعتمد فاعلية المؤسسات الإدارية على مدى توفر مؤسسات تشريعية منتخبة وممثلة لسيادة أبناء المجتمع ووجود قضاء نزيه ومستقل وفعال واعتماد الأساليب العلمية في اتخاذ القرارات إذ يعد استيعاب التقنية الحديثة أحد الأساليب العلمية اللازمة لتحقيق الإنجازات الاقتصادية، كما أن اختيار التقنية الملائمة لاستغلال الموارد المتاحة هي جزء هام من اتباع الأسلوب العلمي في التخطيط الاقتصادي.

مكاتب البريد مستمرة أيام إجازة العيد

■ ،،صنعاء/ سبأ

استكملت الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي كافة الترتيبات والاستعدادات اللازمة لتقديم خدماتها للمواطنين خلال أيام عيد الأضحى المبارك.

وذكر نائب مدير عام الهيئة للشئون الفنية فائز سيف عبده لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن المكاتب البريدية ستواصل عملها حتى مساء ليلة عيد الأضحى المبارك وستظل أبوابها مفتوحة للمواطنين صباحاً ومساءً وبصورة مستمرة.

وأكد أن المكاتب الرئيسية للبريد وعلى مستوى المحافظات ستباشر عملها من أول أيام العيد وذلك حرصاً من الهيئة على تقديم كافة خدماتها للمواطنين الذين أصبحوا اليوم شركاء مهمين في أعمال الهيئة.

وأشار نائب مدير عام هيئة البريد إلى أن فترات الدوام في المكاتب البريدية خلال أيام العيد ستكون نفس فترات الدوام التي سبق وأن أقرتها واعتمدتها الهيئة للدوام على مدار العام بما في ذلك الإجازات والمناسبات والأعياد الدينية والوطنية وعلى النحو التالي: من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الثانية عشرة ليلاً

ومن الساعة الثامنة صباحاً حتى الثامنة مساءً

في حين تعمل المكاتب الثانوية على فترتين:- من الساعة الثامنة صباحاً حتى الواحدة ظهراً ومن الساعة الرابعة مساءً حتى الثامنة مساءً

ولفت فائز سيف عبده إلى أن آلية الدوام في المكاتب البريدية في اليمن تحظى بإشادة مسؤولي البريد على مستوى المنطقة العربية وذلك لتميز البريد اليمني عن بقية البلدان العربية من حيث ساعات العمل والدوام المستمر الذي يبدأ من الثامنة صباحا.

وزير النقل يكرم "اليمنية" بحصولها على شهادة الايوزا

■ ،،الثوره /عبدالواسع الحمدي

كرم وزير النقل واعد باذيب قياده شركة الخطوط الجوية اليمنية امس بحصولها على شهادة الـ الأيوزا iosa الخاصة بالفحص الفني العالمي

وفي الحفل الذي أقيم بهذه المناسبة عبر الدكتور واعد باذيب وزير النقل عن اعتزازه بالانتماء لشركة الخطوط الجوية اليمنية التي نجحت بعملها في ظل ظروف السلم والحرب، مشيدا بما حققته الشركة خلال السبعة الأشهر الماضية من نجاحات عديدة على مختلف المستويات بالرغم من الظروف الصعبة التي مرت بها اليمنية خلال الفترة الماضية .

وقال الجميع يعرف ان اليمنية لا تمتلك سوى خمس طائرات بعد ان كان الأسطول اربعة عشر طائرة ومع ذلك حققت كل هذه النجاحات ، مؤكدا بأن الشركة عازمة على شراء ثلاث طائرات خلال الفترة المتبقية من العام الجاري ، كما سيتم شراء طائرتين خلال العام القادم ليكون اسطول اليمنية سبع طائرات مع حلول العام ٢٠١٤م مضيفا بان كل ذلك سيتحقق بأذن الله وبتعاون المخلصين من ابناء هذه الشركة الوطنية ، خاصة ان حكومة الوفاق تولي اهتماما كبيرا بشركة الخطوط الجوية اليمنية.

الكابتن أحمد مسعود العلواني ألقى كلمة بالمناسبة هنأ فيها جميع كوادر الشركة بحصول الشركة على شهادة الايوزا و بهذه النتيجة المشرفة بالرغم أنه كان هناك تحذيرات ومخاوف بالفشل لكن النتيجة والشهادة التي حصلنا عليها مشرفة كما كانت في عام ٢٠١٠م والآن الفحص في هذا العام ٢٠١٢م .

داعيا الجميع إلى التعاون في تحقيق الاهداف الاستراتيجية لشركة طيران اليمنية .

مؤكدا على ضرورة نهوض وتطور اليمنية وذلك من خلال تحديث الأسطول بحيث نتخلص من جميع الطائرات المستأجرة وسيكون في المستقبل القريب أسطولنا ١٠٠٪ ملكا لليمن، وأيضا من خلال تفعيل اتفاقية شراء طائرات ايرباص ٣٢٠ وايرباص٣٥٠ في المستقبل القريب..

كما القى وكيل الهيئة العامة للطيران المدني المهندس احمد المقالح كلمة بالمناسبة اشار فيها الى مراحل تأسيس شركة الخطوط الجوية المنية والتي تاسست منذ فترة مبكرة وساهمت في تأسيس شركات طيران العالمية كشركة الخطوط الجوية القطرية التي تمتلك اسطول طيران كبير وحديث وأصبحت من واحدة من شركات الطيران العالمية بينما اليمنية ماتزال في مستوى ضعيف بالرغم من عراقتها ،وذلك بسبب عدم الشعور بالمسؤولية وبالقضايا الوطنية.

إلى ذلك قال الكابتن محمد السميري رئيس الفريق الفني للأيوزا بان هذه الشهادة تقدم من قبل الاياتا العالمية لشركات الطيران الدولي التي تلزم بشروط السلامة المهنية المتعارف بها دوليا ، ولايسمح لاي شركة بالعمل مالم تجتاز هذا الفحص الفني ..

بعد ذلك تم تسليم صور من شهادات الايوزا للادارات المختصة وكذلك تكريم عدد من المشرفين على عمل فحص الايوزا بالشركة.

الحميدي لـ«الثورة»: إنجاز مشروع تطوير بنك المعلومات النفطي أهم مشروع استراتيجي

■ كتب / قاسم الشاوش

اعلنت هيئة استكشاف وإنتاج النفط أنه أنجزت مؤخرا مشروع تطوير بنك المعلومات النفطي في خطوة هامة تهدف إلى حفظ الثروة الوطنية المعلوماتية للنفط داخل اليمن والمساهمة في وضع السياسات الوطنية الخاصة بتطوير قطاع النفط والغاز وجذب الاستثمارات العالمية.

وأكد رئيس هيئة استكشاف وإنتاج النفط المهندس نصر علي الحميدي في تصريح خاص لـ«الثورة» أن وجود مركز تتوفر فيه جميع المعلومات الجيولوجية والمسوحات الزلزالية ومعلومات الإنتاج والمكامن النفطية لحفر الآبار، يمثل قيمة كبيرة للدولة ويعزز من عملية الترويج للقطاعات المفتوحة في اليمن ويفتح المجال لتنفيذ الدراسات التحليلية والتقييمية.

وأضاف الحميدي "لقد حرصت الهيئة على ضرورة إنشاء هذا المشروع للاستفادة من المعلومات وأرشفتها وحفظها وحمايتها بطرق علمية دقيقة وتوفير البرامج المتطورة لتحليل البيانات واستخلاص المعلومات التي من شأنها تحفيز الاستثمارات في مجال النفط والغاز والمساعدة في وضع السياسات الاستراتيجية الوطنية التي تشجع على مزيد من التنقيب والإنتاج .. مشيرا إلى أن معظم المعلومات تم تحويلها إلى معلومات رقمية عبر أفضل البرامج العالمية، إضافة إلى إنشاء الشبكة الحاسوبية للهيئة الخاصة باستقبال المعلومات من الفروع والشركات النفطية..وأن الثروة الوطنية المعلوماتية للنفط محفوظة داخل اليمن.

وفيما يخص أنشطة وبرامج وخطط هيئة استكشاف وإنتاج النفط، قال المهندس نصر الحميدي إن الهيئة تقوم بتحديث وتطوير خارطة القطاعات البترولية بشكل مستمر وفق أسس علمية من خلال فتح مناطق جديدة للاستكشاف ودخول مناطق التخلي كقطاعات، وإعادة تقسيم بعض القطاعات، حيث ارتفع عدد القطاعات البترولية من ٨٧ قطاعاً في العام ٢٠٠٦م إلى ١٠٥ قطاعات في العام ٢٠١٢م، بالإضافة إلى تفعيل وتحديث أساليب الترويج للقطاعات البترولية المفتوحة من خلال عدد من المؤتمرات والندوات الترويجية الخاصة بأعمال استكشاف وإنتاج النفط، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي..

وبين أن الهيئة تقوم بالمشاركة الفاعلة في مناقشة برامج العمل الفنية والموازنات والمشاركة في اتخاذ القرارات الفنية المتعلقة بالعمليات البترولية وعمل دراسات الاحتياطيات النفطية والغازية في القطاعات المنتجة ، وكذا عمل دراسات للموارد الطبيعية (نفط وغاز) في أغلب الأحواض الرسوبية في اليمن..

وتتضمن خطة هيئة استكشاف وإنتاج النفط للعام ٢٠١٢م الاستمرار في حملات الترويج وتنفيذ دراسات تفصيلية عن الإمكانات البترولية للقطاعات المفتوحة الواعدة، والإشراف والمتابعة والتقييم على الآبار المخطط حفرها في ٢٠١٢م البالغة ٢٥ بئراً استكشافية و٤٩ بئراً تطويرية، وكذا الإشراف والمتابعة على المسوحات الزلزالية لمساحة ٧٠٩١ كيلو متر مربع ثنائي الأبعاد و٢٩٣٢ كيلومتر مربع ثلاثي الأبعاد، وتأهيل الاكتشافات النفطية والغازية في سبعة قطاعات استكشافية نشطة..

وفيما يتعلق بزيادة وتطوير الإنتاج النفطي أوضح المهندس الحميدي أن الهيئة تسعى إلى الاستمرار في استهداف صخور الأساس كممكن استراتيجي وتطوير وسائل وبرامج الاستكشاف المرتبطة بذلك وعمل خرائط تفصيلية لصخور الأساس في الأحواض المنتجة، إضافة إلى خططها لاستكشاف الطبقات الثانوية.

وتهدف خطط وبرامج هيئة استكشاف وإنتاج النفط المستقبلية إلى جذب الاستثمارات العالمية وتشجيع المستثمرين العرب والأجانب على الاستثمار في قطاع النفط والاستمرار في تطوير الاتفاقيات والشروط المالية والاقتصادية وتحديث المنشآت النفطية ونقل التكنولوجيا الحديثة ، والاستمرار في تحديث المعرفة الجيولوجية النفطية وتشجيع البحوث العلمية والمساهمة في وضع التشريعات والعمل بشكل متوازي مع الشركات النفطية..

كما تعمل على تطوير كفاءة الكادر الوظيفي لتحقيق أهداف توسيع الاستكشافات ورفع الاحتياطي ومستوى الإنتاج والاستغلال الأمثل للموارد البترولية وفق الأسس والمعايير العالمية وإدارة عمليات استكشاف وإنتاج البترول لتأمين احتياجات البلد من الطاقة ودعم الاقتصاد الوطني بما يتماشى مع التطور المتنامي للصناعة النفطية في العالم، مع مراعاة الحفاظ على البيئة..

وأوضح رئيس هيئة استكشاف وإنتاج النفط أنه تم تنفيذ برامج تدريب متقدمة لكوادر الهيئة في مجال العلوم البترولية والجيوبترولية ، وفي مجال برامج الحاسوب المستخدمة في العمليات البترولية، كما تسعى إلى تنفيذ تدريب متقدم لتحديد اتجاهات تشققات صخور الأساس وتأثيراتها ، وفي مجال تفسير المعلومات الجيوفيزيائية والتخريط باستخدام برنامج حديثة ويعد المشروع من أهم المشاريع الاستراتيجية في مجال الصناعة النفطية في اليمن، حيث يهدف إلى استلام وفحص ومعالجة وتحليل وحفظ كافة المعلومات البترولية القديمة والحديثة المنفذة في جميع القطاعات البترولية في اليمن، وفقا للمقاييس العالمية المتبعة في نظم إدارة المعلومات البترولية، وبناء قاعدة معلوماتية متكاملة عن الصناعة البترولية..

كما يهدف إلى تنفيذ الدراسات والأعمال الفنية المتعلقة باستكشاف وإنتاج البترول واقتناء وتطوير البرامج والأجهزة اللازمة لتكوين البنية التحتية لبناء قاعدة معلوماتية متكاملة للصناعة النفطية في اليمن، وفقا للأساليب والتقنيات الحديثة ومعالجة وتحليل وتهيئة البيانات والمعلومات ووضعها في متناول القائمين بمهام الدراسة والتحليل الرقمي في الهيئة..

ويتضمن المشروع شبكة معلوماتية، حيث سيتم ربط بنك المعلومات بكافة الشركات العاملة في القطاعات البترولية بهدف متابعة المعلومات والعمليات المنفذة بمختلف القطاعات بصورة مباشرة، والعمل على إنشاء وحدة معالجة وتفسير المعلومات الفنية الأولية وتنفيذ الدراسات البترولية..

محافظ عدن يعد بإشراك الشباب في إعداد وتنفيذ خطط التنمية

■ ،،عدن/ سبأ

أكد محافظ محافظة عدن المهندس وجيد علي رشيد على أهمية وجود استراتيجية واضحة لتنشيط عملية التنمية الشاملة والمستدامة من خلال التنسيق بين مختلف الجهات لتنفيذ المشاريع التكاملية الهادفة القضاء على البطالة.

وأشار محافظ عدن خلال لقائه أمس بعدداً من ممثلي البرنامج الانمائي للأمم المتحدة إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص ومكتب وزارة التخطيط والتعاون الدولي ليتولى عملية تنظيم وترتيب المشاريع التي تستهدف الشباب باعتبارهم شريكاً أساسياً في عملية البناء والتنمية.

وشدد المحافظ على أهمية متابعة وتقييم دور الشباب المستهدفين في إطار خطط وبرامج الجهات المنفذة للمشاريع لمساعدة الأفراد في أيجاد فرص عمل وفقاً للمعلومات المبنية على المسوحات الاحصائية والمعتمدة على السياسة العامة لتحقيق الهدف العام من المشروع.

من جهة أخرى ناقش اجتماع للهيئة الإدارية للمجلس المحلي بمحافظة عدن أمس النشاط الاستثماري والخدماتي بالمحافظة وتحصيل الإيرادات من الجهات المختلفة.

كما استعرضت الهيئة تقرير لجنة المطابقة مع المؤسسة العامة للكهرباء وتجديد قرار الهيئة الإدارية رقم (٢) لسنة ٢٠٠٩ م لإحياء مشروع إعداد اليوم صور لمدينة عدن وكذا الحد من تحصيل الرسوم غير قانونية في الموانئ البحرية ومداخل المحافظة.

وتطرق الاجتماع لمشاريع توريد مواد صيانة الإنارة في كافة المديريات وتوزيع النسبة المستقطعة من إيرادات المرور وكيفية توزيعها.

وفي الاجتماع شدد المحافظ وجيد علي رشيد على ضرورة وضع الدراسات والمقترحات الكفية بتحسين وتطوير النشاط التجاري من أجل تفعيلها وتطبيقها على أرض الواقع لضمان المردود الاقتصادي على المحافظة.

إب.. اختتام دورة أثر النزاعات على التنمية

■ إب/الثورة/صادق وجيه الدين

اختتمت بمحافظة إب فعاليات الدورة التدريبية حول أثر النزاعات على التنمية، التي نظّمها الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال الفترة (١٢ – ٢١) أكتوبر الجاري، بمشاركة ٢٨ متدرباً من مديريات الظهار والمشنة وريف إب وجبلة، وهدفت إلى توعية الناس بخطورة النزاعات على الاقتصاد الوطني، كونها تقف حجر عثرة أمام تحقيق التنمية المستدامة.

وكان الأخ أمين علي الورافي، أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة، قد قام بتكريم المشاركين والمحاضرين، وحثّهم في كلمته على ضرورة العمل على ترجمة ما القوه وتلقوه إلى عموم الناس، من باب الإسهام في تقديم الواجب الوطني، داعياً إلى تعزيز ثقافة الاصطفاف الوطني والتماسك الاجتماعي ونبذ الانقسامات والنزاعات التي لا يسلم من شرها أحد.